الحديث السابع، والثامن: ((القرآن أنزل على سبعة أحرف))، ((إن اللَّه -تبارك وتعالى- قرأ طه ويس))

بحث في مشكل الحديث

إعداد / مها مصطفى توفيق إبراهيم

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

Arwaroka22@yahoo.com

خلاصة—هذا البحث يبحث في الحديث السابع، والثامن : ((القرآن أنزل على سبعة أحرف))، ((إن اللَّه -تبارك وتعالى- قرأ طه ويس)).

الكلمات الافتتاحية: الحديث السابع، الثامن، القرآن أنزل على سبعة أحرف ، إن الله تبارك وتعالى قرأ طه ويس.

I. المقدمة

التعرف على الحديث السابع، والثامن: ((القرآن أنزل على سبعة أحرف))، ((إن اللَّه - تبارك وتعالى- قرأ طه ويس)).

II. موضوع المقالة

الحديث السابع:

تخريج الحديث:

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسَّر منه)). رواه البخاري ومسلم.

وهذا الحديث من الأحاديث المتواترة تواترًا معنويًّا، وأخرجه الأئمة في مصنفاتهم، ولا يكاد يخلو منه مصنف في الحديث؟

وممن أخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو داود، ومالك في (الموطأ) وغيرهم.

وجه الإشكال في الحديث: لقد أشكل هذا الحديث على كثير من الناس، واختلفوا اختلافًا شديدًا في تحديد معنى الأحرف السبعة الواردة في هذا الحديث، حتى بلغت أقوالهم قرابة الأربعين قولًا.

كما ذكر ذلك السيوطي في (الإتقان)، وعليه فلا سبيلَ إلا بيان القول الذي تؤيده الأدلة الصحيحة، ويرجحه أظهر ما دل عليه كلام السلف من ذلك.

الشبه التي ألقيت حول هذا الحديث:

هذا، بعض ما قذف به الملاحدة الضالون من المستشرقين والشيعة الروافض على بعض الناس في هذا الحديث، حيث ادّعوا التحريف والتناقض على القرآن الكريم، ونظرًا لظهور بطلان هذه الشبهة، ووضوح الكذب والزور على مُدَّعيها، فإن ي أترك الانشغال بها، إلى ما هو مهم معرفته بالنسبة لطالب العلم.

ولنرجع إلى مسألتنا التي نحن بصدد الكلام فيها، وهو اختلاف الناس في معنى الأحرف السبعة، وهي من المسائل الشائكة كما صرّح بذلك بعض الأئمة.

الخلاصة: أن العلماء اختلفوا في بيان المقصود بالسبعة الأحرف على أقوال عدة؛ لكن أشهر هذه الأقوال ستة:

القول الأول: أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، على معنى: أنه حيث تختلف لغات العرب في التعبير عن معنى من المعاني يأتي القرآن منزّلًا بألفاظ على قدر هذه اللغات لهذا المعنى الواحد، وحي ث لا يكون هناك اختلاف، فإنه يأتي بلفظ واحد أو أكثر.

القول الثاني: إن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنه في جملته لا يخرج في كلماته عن سبع لغات هي أفصح لغاتهم، فأكثره بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، أو ثقيف، أو هواز ن، أو كنانة، أو تميم أو اليمن؛ فهو يشتمل في مجموعه على اللغات السبع.

القول الثالث : أن المراد بالأحرف السبعة أوجه سبعة : من الأمر، والنهي، والحلال، والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال.

القول الرابع: أن المراد بالأحرف السبعة، وجوه التغاير السبعة التي يقع في ها الاختلاف.

القول الخامس: أن العدد سبعة لا مفهوم له، وإنما هو رمز إلى ما ألفه العرب من معنى الكمال في هذا العدد، فلفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة والكمال في الآحاد، كما يطلق السبعون في العشرات، والسبعمائة في المئين، ولا يراد العدد المعين.

القول السادس: إن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع، وهذا القول ضعّفه المحققون من أهل العلم، بل حُكي الإجماع على بطلانه، قال ابن حجر : "وأما من ظنّ أنّ قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث، فقد غلط غلطًا عظيمًا".

ولعل الأرجح أنها لغات ولهجات س بع، نزل بها القرآن تيسيرًا للعرب، حتى يسهّل عليهم قراءة كتاب الله، وذلك لاختلاف لهجاتهم، فلما قرأ الناس القرآن، ودخل غير العرب الإسلام، وخشي أن تكون فتنة، وحَد عثمان حرف القراءة، وجعله واحدًا، والقراءات السبع هي قراءات للحرف الذي اختاره عثمان وهو لغة قريش.

قال ابن عبد البر - رحمه الله: " إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، وأنها معانٍ متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف وجهًا خلافًا ينفيه أو يضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده وما أشبه ذلك".

وقال ا بن حجر - رحمه الله- عند شرحه لحديث : ((أُنزل القرآن على سبعة أحرف)): "أي: على سبعة أوجه يجوز أن يُقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة".

قال العلامة المعلمي في (الأنوار الكاشفة): " ومن تدبر الأحاديث في إنزال القرآن على سبعة أحرف وما اتصل بذلك، بان له أن الله تعالى أنزل القرآن على حرف هو الأصل، ثم تكرر تعليم جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم لتمام سبعة أحرف، وهذه الأحرف الستة الزائدة عبارة عن أن واع من المخالفة في بعض الألفاظ للفظ الحرف الأول بدون اختلاف في المعنى المراد بالاختلاف، في المعنى هو الاختلاف المذكور.

فأما أن يدل أحد الحرفين على معنى والآخر على معنى آخر، وكلا المعنيين معًا حق، فليس باختلاف بهذا المعنى، فكان النبي ε يلقن أصحابه فيكون بين ما يلقنه ذا وما لقنه ذاك شيء من ذاك الاختلاف في اللفظ، فحفظ أصحابه كلٌّ | بما لُقن، وضبطوا ذلك في

صدورهم ولقنوه الناس، ورفع الحرج مع ذلك عن المسلمين، فكان بعضهم ربما تلتبس عليه كلمة مما يحفظه أو يشق عليه النطق بها، فيكون له أن يقرأ بمرادفها . فمن ذلك ما كان يوافق حرفًا آخر ومنه ما لا يوافق، ولكنه لا يخرج عن ذاك القبيل".

الحديث الثامن:

تخريج الحديث: عَن أَبِي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ ε قَالَ: ((إن اللَّه -تبارك وتعالى- قرأ طه ويس قبل أن يخلق آدم بألف عام، فلما سمعت الملائكة القرآن، قالت: طوبى لأُمة ينزل هَذَا عليها، وطوبى لأجواف تحمل هَذَا، وطوبى لألسن تكلموا بهذا)).

ذكر أبو يعلى الفراء هذا الحديث في إبطال التأويلات، ثم نقل عن ابن بطة توجيهه، فقال: "وقد ذكر أَبُو عبد اللَّه بْن بطة فِي كتابة بِإِسْنَادِهِ، اعلم أَنَّهُ غير ممتنع إطلاق صفة القراءة عَلَى اللَّه سُبْحَانَهُ، كَمَا أَنَّهُ غير ممتنع إطلاق صفة الكلام عَلَيْهِ، فنقول: قرأ ويقرأ، كَمَا نقول: تكلم ويتكلم، فوصف نفسه بذلك.

ولأنه ليس فِي ذلك مَا يوجب خلق القرآن وَلا حدوثه، كَمَا لَمْ يكن فِي قولنا تكلم مَا يوجب حدوثه فإن قِيلَ : بل فِيهِ مَا يوجب حدوثه وخلقه، وذلك أن القراءة عبارة عَن جمع الشيء، وَمِنْهُ قولهم: مَا قرأت هَذِهِ الناقة سلا قط، أي: مَا جمعت فِي رحمها ولدًا.

وكذلك قولهم : قرأت الماء فِي الحوض وقرأت اللقمة فِي فِيَّ، ومتى وصفنا القرآن بالجمع، وصفناه بصفة توجب حدوثه قيل : يحتمل أَنْ يَكُونَ الجمع راج عًا إِلَى أحد وجهين:

أحدهما: إِلَى أحكامه وشرائعه، لا إِلَى نفس الكلام الَّذِي هُوَ الصفة لقيام الدليل عَلَى قدمه والقديم لا يصح جمعه، وأحكامه مجموعة فِي الجملَة، ومفصلة فِي الآيات والسور، ويكون ذكر السور والآيات علامات لتفصيل الأحكام.

الوجه الثاني: أَنْ يَكُونَ الجمع راجعًا إِلَى جمع فهمه وعلمه ومعرفته، وذلك لا يفضي إِلَى الحدث فِي القرآن، لأَنَّ الجمع يحصل فِي صفات القارئ لا فِي القرآن، ولأن المقروء عبارة عَن المجموع، ثُمَّ لَمْ يوجب ذلك منع وصفه بذلك، كذلك فِي القراءة . وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو بكر بْن الأنباري فِي كتاب (الزاهر) فَقَالَ: إنما سُمي القرآن قرآنًا فِيهِ قولان:

القول الأول: قاله أَبُو عبيدة: لأَنَّهُ يجمع السور ويضمها.

القول الثاني: وقال قطرب: إنما سمي القرآن قرآنًا؛ لأَنَّ القارئ يظهره ويلقيه من فِيهِ، وأخذ من قول العرب: مَا قرأت الناقة سلا قط، أي: مَا رمت بولد".

المراجع والمصادر

١. الطحاوي، أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق :شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة ١٩٩٤م.
٢. الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، حلب، دار الوعي، ١٩٨٢م.
٣. موسوعة علوم الحديث، المجلس الأعلى ل لشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٤. الزركشى، بدر الدين الزركشى، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.
٥. الغنيمان، عبد الله الغنيمان ، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ، المدينة المنورة، مكتبة الدار السلفية، ١٤٠٥هـ.
٦. بن منبه، همام بن منبه ، صحيفة همام بن منبه ، شرح وتحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
٧. الدينوري، شهدة بنت أحمد بن فرج الدينوري ، العمدة في مشيخة شهدة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.
٨. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
٩. أبو شهبة، محمد بن محمد أبو شهبة ، دفاع عن السنة ، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.
١٠. عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار القرآن الكريم، ١٩٨٦م.
١١. الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.